



الجائزة العربية
للعلوم الاجتماعية و الإنسائية

الدورة السادسة
العام الأكاديمي 2017/2016

الشباب العربي: الهجرة والمستقبل

- الورقة المرجعية -

الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة السادسة: العام الأكاديمي 2016 / 2017

جائزة الأبحاث غير المنشورة

موضوع: الشباب العربي: الهجرة والمستقبل

- الورقة المرجعية -

أولاً: إطار تمهيدي

ارتبطت ظاهرة الهجرة الخارجية (الدولية) النمطية في المجتمعات العربية بمعناها المحدد، أي بانتقال الشباب من دولة إلى أخرى بحثاً عن عمل أو فرص ارتقاء اجتماعي واقتصادي وعلمي مختلفة أفضل من القائمة في بلدانهم، وفي حالات عدة بحثاً عن الأمان للتخلص من أوضاع الاضطراب الاجتماعي والسياسي، أو الظلم والاضطهاد الاجتماعي أو السياساتي.

كإطار تاريخي عمومي تمهيدي لإشكاليات الجائزة العربية وقضاياها، التي تهدف إلى غرس الحس التاريخي بقضية هجرة الشباب العربي على مدى التاريخ الطويل، يمكن القول إنّ المجتمعات العربية، ولا سيما مجتمعات المشرق العربي الكبير، عرفت منذ المرحلة العثمانية المتأخرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اليوم موجات مختلفة ومتعددة الأحجام من هجرة الشباب العربي إلى الدول المستقبلية للهجرة، وبخاصة الأمريكيتين ودول ما وراء البحار، في مرحلة ما يدعى في أدبيات الهجرة الدولية بموجة الهجرة الدولية الثالثة (1880 - 1914) التي تقلصت جداً

بموجب "الحصص" بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، ليصل تقلصها إلى أعلى مستوى له مع أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. يمكن وضع الهجرة الدولية الكبرى للشباب العربي في تلك الفترة في سياق تلك الموجة، ويعتبر نشوء مجتمعات الاغتراب العربية وتطورها في الأمريكيتين ثمرة تاريخية لها في مرحلة الموجة تلك.

ثم حدثت الموجة العربية الكبرى الثانية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى أوروبا المتعطشة لليد العاملة بعد الخراب الكبير الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) بقوة العمل الأوروبية، ثم إلى ما يشكل اليوم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي اليوم من أكبر البلدان المستقبلة للهجرة الدولية، وصولاً إلى موجة الهجرة الدولية الجديدة من بلدان الجنوب الفقيرة الممزقة بالحروب الأهلية إلى بلدان الشمال، ولا سيما أوروبا، وفي صلبها تتضح هجرة الشباب العربي من المناطق التي يسودها الاقتتال الأهلي، وبخاصة سورية والعراق.

يجب التمييز هنا بين الهجرة لأسباب اقتصادية واللجوء لأسباب سياسية كمنطين، وتمييز الهجرة القسرية أو اللجوء الفردي والجماعي في إطار الهجرة العامة، مع بروز خاصية اجتماعية تاريخية جديدة في هذه الهجرة، هي الهجرة السورية القسرية الناتجة من أهوال الحرب، أي هجرة العائلات بقضها وقضيضها من الطفل الرضيع إلى الأبوين، إلى جانب تركيز الهجرة في فئة الشباب السوري. فظاهرة الهجرة الدولية العربية ظاهرة شبابية، وهذا هو الموضوع الأساسي للجائزة.

لم تكن الهجرة السورية القسرية للشباب هي الوحيدة بل سبقتها هجرة الشباب الفلسطيني بعد نكبة 1948 ونكسة 1967 على أمل استعادة المقاومة العربية للمشروع الصهيوني، كما تخللتها هجرة الشباب اللبناني الواسعة خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وهجرة الشباب العراقي قبل الاحتلال الأميركي بسبب القمع السلطوي الذي مارسه النظام العراقي السابق، وبعد الاحتلال بسبب الفوضى. وما هو غير مرئي هو أن ممارسة النظم التسلطية في المغرب العربي، ولا سيما في تونس ما قبل ثورة التحول الديمقراطي الجاري، وفي الجزائر بعد اقتحام الدبابات صناديق الاقتراع، تسببت بهجرة كثير من الشباب التونسي والجزائري أكثر مما سببته العوامل الاقتصادية وحدها. كما تجدر الإشارة إلى مفارقة الموجة الهائلة لهجرة الشباب من المغرب، والذي يعرف استقراراً نسبياً منذ بداية التسعينيات إلى اليوم، ولا سيما في ما يُعرف بظاهرة قوارب الموت (Pateras) التي يشدد بعض

الدارسين، من غير تدقيق، على أنها سبب الهجرة المغاربية عمومًا، فضلًا عن عدم الاكتراث بمشكلات العلاقة بين مستقرات المهاجر المغاربية في أوروبا وبين مواطنها الأصلية، والتي تدل المؤشرات المتاحة على عمقها وقوتها بغض النظر عن الجنسية، ومن ثمّ نشوء مشكلة علاقة الجنسية الأوروبية بالهوية الثقافية - الحضارية.

ثانيًا: بسط القضايا الجوهرية

في الانتقال من الإطار التمهيدي التاريخي إلى الموضوع الأساسي للجائزة، ينبغي التذكير بمسألة علمية أساسية عامة، وهي أن الهجرة الخارجية الداخلة والخارجة تمثل العامل الثالث في عوامل النمو السكاني، إلى جانب معدلي الولادات والوفيات، وتؤثر فيه سلبًا أو إيجابيًا.

بلغ إجمالي عدد المهاجرين العرب، طبقًا للبنك الدولي في عام 2009، أي قبل قوس الاحتجاجات والثورات، نحو 13 مليونًا من الجيل الأول، يتركز نحو 10 ملايين منهم في أوروبا والولايات المتحدة، بينما ينتشر الباقي في الدول العربية، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. على العموم، تعتبر تحويلات المهاجرين العرب إلى بلدانهم الأصلية أعلى بكثير من مساعدات التنمية الرسمية العربية وغير العربية لهذه البلدان، وارتفعت مساهمتها في خفض عجز موازنة المدفوعات من العملة الأجنبية، وزادت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالصادرات، كما تعتبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أعلى، في عدد من الحالات، من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير التقارير المتعلقة بالهجرة العربية الخارجة في العقدين الأخيرين إلى أن هجرة الشباب هي الأعلى من هجرة الفئات العمرية الأخرى، إذ يشكل الشباب ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين نحو ثلاثة أرباع المهاجرين، بينما يشكل من هم دون سن الخامسة وعشرين نحو خمسين في المئة منهم؛ وهي تقديرات تختلف بحسب كل بلد عربي، غير أن هذا هو اتجاهها العام. كما يشير تحليل البيانات الدولية التي أنتجت خلال العقدين الأخيرين بشكل متواتر ومنتزاد إلى حصة كبيرة من ذوي الكفاءات المهنية والعلمية التي تحوز قدرات بشرية ومعرفية في نسبة المهاجرين العرب، ويشير بعضها مثلًا على مستوى بلدان العالم الجديد (أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا) إلى أن

معظم المهاجرين إلى هذه البلدان من ذوي الكفاءات التعليمية، وهاجروا بعد الثانية والعشرين، وأتموا تعليمهم الجامعي الأول قبل هجرتهم. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات يشير إلى أن حجم الكفاءات المهاجرة من المنطقة العربية إلى البلدان المستقبلية للهجرة هي الأقل نسبياً بين بلاد مناطق آسيا وأميركا اللاتينية، فإن هجرة الكفاءات العربية تبقى عالية بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي في المنطقة العربية، وتؤثر سلبياً في نقص رأس المال البشري والمعرفي في بلدان هذه المنطقة.

لا يعتني موضوع الجائزة بمسائل النمو السكاني في حدّ ذاتها، والتي يمكن إفراد مؤتمر خاص بها، بقدر ما يُعنى بعلاقة هذه المسائل بمسألة التنمية أولاً، ثمّ بالعلاقة بين هجرة الشباب العربي وبين مسائل النمو والتنمية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهشاشة فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية في ظل سيادة النظم التسلطية ثانياً. لقد واجهت الأنظمة العربية، التي انفتحت نسبياً وبحدود ضيقة باتجاه نظم سياسية مسيطرة تسمح بهوامش مرنة نسبياً، الثورات ومسألة التحولات الديمقراطية كما حدث في اليمن ومصر والبحرين والمغرب وغيرها. وفي الحالتين السورية والليبية لم يسمح النظامان فيهما بأي قدرٍ من تلك الهوامش المرنة؛ فاندلعت الاحتجاجات وأسئلة التحول الديمقراطي سلمياً وتطورت إلى نوع من حرب أهلية. أما في اليمن، فتحوّلت "ثورة الشباب" إلى صراع إقليمي ضارٍ، بينما قطع انقلاب عسكري مسار التحول الديمقراطي في مصر.

شكّل الشباب قوام هذه التغيرات كلها ومثلوا خزانات التغيير في مرحلة ما قبل اندلاع الثورات وبعدها. فالشباب يبقى حالة عمرية - اجتماعية حساسة في الروح والفكر والسلوك، تتخمر فيها تجاوزات الوضع القائم وطروحات المستقبل.

إلى جانب ضيق الشباب الكبير بالسياسات التسلطية وتمرده عليها، فقد حرم من العيش ومن الصوت الذي يعبر عنه، وهذه مسألة الديمقراطية التي تتخطى معانيها السياسية المباشرة إلى إكساب المهمّشين صوتاً ودوراً في التاريخ.

لا بدّ من تركيز الاهتمام على مسألة التنمية التي أخفقت الأنظمة العربية في تحقيقها. فقد شكّل هذا الإخفاق أحد أبرز دوافع التحولات الجارية منذ خمسة أعوام. ويحسن هنا توضيح الإطار النظري الأساسي لذلك في حدود علاقة النمو بالتنمية من جهة، وعلاقتها بالسكان والشباب، مع

التذكير أن التنمية مسألة شاملة تتخطى الأبعاد الاقتصادية للنمو الاقتصادي. وفي هذه العلاقة، لا تبرز المشكلة السكانية بمعناها التقليدي بل بمعناها الشبابي، وتتمثل خلاصة ذلك في أن تراجع معدل النمو الديموغرافي لا يعني تراجع حجم قوة العمل بل زيادتها، عبر الزيادة الأكبر في حجم الشباب. وهذا ما حصل في مصر وسورية وتونس على الأقل.

في العلاقة بين البيانات التاريخية القريبة وبين اندلاع مرحلة التحول الاجتماعي التاريخية تلك، شهدت معظم البلدان العربية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً بين عامي 2001 و2008، ونتج من هذا الارتفاع تراجع البطالة في معظم البلدان التي تسودها جميعاً أنظمة تسلطية، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فتراجعت معدلات النمو، وعادت معدلات البطالة إلى الارتفاع. لم تكن هذه المرة الوحيدة التي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي، وتقلصت فيها فرص التشغيل، من دون أن تفضي إلى اهتزازات اجتماعية - سياسية شاملة، وإن أفضت في عدد من البلدان العربية إلى اضطرابات يسهل قياسها، لكنها المرة الوحيدة في القرن العشرين ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين تضافرت فيها البطالة مع أمور معقدة مركبة يأتي في سياقها مزيد من تطبيق الأنظمة التسلطية العربية انتقائياً برامج النيوليبرالية أو استلهاها، وهي التي عمقت مشكلة البطالة على الأقل في مراحل تسريع برامجها. كما تضافرت البطالة كمحرك اجتماعي مع امتلاء الساحات بالمتظاهرين، واندلاع حركات الاحتجاج والرفض، وانخراط أوسع الفئات الاجتماعية في العمل لتغيير مصيرهم، وربط مصيرهم الاقتصادي بمصيرهم السياسي.

خلال سنوات ما قبل اندلاع حركات التغيير العربية، التي سميت "الربيع العربي" وحتى الآن، كانت مسألة الشباب، من ناحية الفئة العمرية، في مقدمة تلك التحولات. وتقع مسألة الهجرة في قلب هذه العلاقة، ويمكن فهم الإطار الأساسي الخاص بها من خلال الآتي: على الرغم من أن معدل النمو السكاني الإجمالي في الوطن العربي يتراجع منذ عام 2006 وحتى الآن، فإنه لا يزال مرتفعاً بالنسبة إلى متوسطه في البلدان النامية وبلدان العالم، غير أن ما يثير الاهتمام هو أن التراجع المتسارع نسبياً في معدل النمو السكاني أنتج تغيرات ملموسة في التركيبة العمرية تميزت بارتفاع حجم شريحة الشباب (15-24 عاماً) على حساب الفئات العمرية الأخرى، وهذا ما يعرف في دراسة العلاقة بين التنمية والسكان بانفتاح النافذة الديموغرافية أو "الهبة الديموغرافية".

نَبّهت الدراسات الأحدث في العلاقة بين السكان والتنمية بشكل إستراتيجي إلى هذه المسألة، بما يفيد الباحثين في علم الاجتماع والتغيرات الاجتماعية والثقافية والحقول الاقتصادية الأخرى بشكل خاص، وهي ازدياد الوزن الكمي للشباب في الهيكل العمري السكاني مع تراجع معدل النمو السكاني. وهذا يعني ارتفاعاً في الحساسية النفسية الاجتماعية بالنظر إلى أن المرحلة العمرية الشابة في فئة الشباب هي المرحلة الأشد تأثيراً في تكوين الاتجاهات والقيم السلوكية والمدرجات الاجتماعية. بمعنى آخر، لا يعني تراجع معدل النمو السكاني تراجع حجم السكان في قوة العمل أو القوة البشرية، بل يعني زيادتها.

تمثل هذه الزيادة جانب العرض الديموغرافي، بينما يتمثل جانب الطلب في مسألة النمو والتنمية. وهذا يثير مسألة علاقة زيادة حجم الشباب بقضايا النمو والتنمية. هذه الزيادة هبة لا تتكرر، فإن أحسن استثمارها وبناء قدراتها، تفتح النافذة الديموغرافية على بستان، وإن لم يُحسن استثمارها، تفتح على أرض قاحلة. ولهذا، ستزيد معدلات لجوء الشباب العربي إلى الهجرة كثيراً إذا لم يستوعب الطلب الاقتصادي العرض الديموغرافي. يرتبط التطوير الديمقراطي المؤسسي بهذا الاستثمار، فعناصر البناء الجيد للكفاءة لا تنفصل عن مسألة الديمقراطية، ومن هنا ووجهت الأنظمة شبه المغلقة سلطويًا بالثورات التي انخرطت فيها الكفاءات الشابة بطريقة فاعلة، وقدمت فيها معرفتها النظرية والتقنية بهدف التحول من التسلط إلى الديمقراطية.

في الانتقال من الإطار التمهيدي، تطرح هذه الورقة الموضوع الجوهرى للجائزة. والجوهرى هنا هو العلاقة بين مسألة هجرة الشباب العربي الذي يفتقد إلى الأمان الاجتماعي والنفسي الفردي والجماعي في ظل الأوضاع الداخلية المضطربة، وتراجع معدلات النمو والتشغيل، وتدني فرص المشاركة الاجتماعية - السياسية بسبب ضيق المجال العام والتحكم السلطوي بمؤسسات المجتمع المدني، وحرمانه من العمل والصوت المعبر عنه في وقتٍ واحدٍ في ظل استمرار تقاليد الأنظمة التسلطية العربية، وبين طرح أسئلة المستقبل. تغدو الهجرة بالنسبة إلى مئات الألوف من الشباب جواباً أساسياً عن مشكلة أسئلة المستقبل، حتى لو كلفهم ذلك العبور بـ "قوارب الموت" في البحر المتوسط.

لم تجد برامج الدول الأوروبية - المتوسطة السابقة في التنظيم المحدود والمتفق عليه عبر اتفاقات عقدتها مع بعض الدول لاستيعاب هذه التدفقات، بل استوعبت نطاقات ضيقة جداً منها في إطار قانوني "رسمي"، بينما انهالت عليها التدفقات المهاجرة؛ ما زرع أسس الاتحاد الأوروبي بعد الكارثة السورية حول اتفاقيتي دبلن وشينغن، وحرية تنقل الأشخاص بين دول الاتحاد. وهي أزمة مستمرة حتى اليوم، وربما حتى مستقبل قريب، ومع قدرة الاتحاد الأوروبي نظرياً وفعالياً على استيعاب أضعاف من هاجروا إليه في إطار تشيخه السكاني، فإن من يعترف بذلك حتى الآن هو ألمانيا وحدها.

تزامن ذلك مع استيعاب أوروبا والولايات المتحدة الكفاءات العلمية بشكل مرن جداً، والتي تمثل مستويات عليا من الرأسمال البشري والمعرفي فيها. واليوم، فإن جزءاً عظيماً من ثروات هذا الرأسمال العربي مهاجر ومقيم أو متوطن.

ثالثاً: في محاور الجائزة

يتطرق حقل الجائزة إلى المحاور والأطر الآتية:

1. إطار نظري - مفهومي في تاريخ الهجرة الحديثة وموقع الشباب فيها (قوة العمل)، وتكوّن مجتمعات الاغتراب، ومفهوم الهجرة، والهجرة الدولية الداخلة والخارجة وآثارها في النمو السكاني والاقتصادي، ومفهوم الآثار المتعددة للهجرة (المفهوم الصافي بالحصيلة الإيجابية على مستوى التنوع البشري والاندماج في مجتمع متنوع، أو النمو الاقتصادي، أو بالأعراض السلبية كأزمات الاندماج)، وأنماط الهجرة واتجاهاتها: الهجرة الاقتصادية، والهجرة القسرية، والهجرة الفردية، والهجرة الجماعية... وهل هي هجرة أم لجوء؟ وهل تتجه الهجرة العربية بصيغة شمال - جنوب أم جنوب- جنوب أم غير ذلك؟

2. العلاقة بين التشغيل وهشاشة فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية بفعل سياسات الدول التسلطية العربية من جهة، وهشاشة الأمن الفردي والجماعي وضعف التيقن بالمستقبل وهجرة الشباب من جهة ثانية.

3. الشباب وتغيرات التركيبة العمرية السكانية العربية: ارتفاع حجم الشباب في التركيبة العمرية السكانية العربية في مقابل الأطفال والشيوخ في عدد من البلدان العربية، و تحديات مرحلة التحول الديموغرافي، في ظل الفجوات بين اتساع العرض الديموغرافي لقوة الشباب وبين ضيق الطلب الاقتصادي وتعثراته وتدني معدلات نموه. وعلاقة ذلك مع الهجرة الخارجية.
4. "الهيئة الديموغرافية" والتحول الديموغرافي وسياسات التنمية على مستوى الشباب والعمل والهجرة.
5. إطار بحثي قانوني حول قوانين الدول المستقبلية للاجئين أو المهاجرين العرب وتأثيرها فيهم. وتستقبل اللجنة ما يتعلق بمقاربات نقدية تمثل معالجات جديدة وذات قيمة.
6. البحوث الاجتماعية التطبيقية ذات الإضافة العلمية والبحثية في ما يتعلق بالشباب العربي والهجرة (دراسات حالة).
7. هجرة الشباب وآثارها في مخزون الرأس ماليين البشري والمعرفي العربيين.
8. موجات اللجوء الجماعية (فلسطين والعراق وسورية ولبنان)، وأحدثها الهجرة السورية. يبحث هذا المحور في جوانب هذه الهجرة مجتمعةً، لكن عبر التركيز على موضوع الشباب. من الصعب تمييز هجرة الشباب عن عائلاتهم في أماكن اللجوء المتاخمة (لبنان، تركيا، الأردن وربما مصر نسبيًا)، مع التركيز على هجرة الشباب.
9. اللاجئين والمهاجرون والإعلام.
10. الاستشراف: تعنى الجائزة بالدراسات الاستشرافية، على أن تكون متمكنة من مفاهيم علم المستقبل والاستشراف وأدواته، وفق ما هو منجز منها في متونها. وبالنسبة إلى البحوث الاستشرافية التي تعنى بالإسقاطات الديموغرافية المستقبلية، لا تستقبل الجائزة إلا حالاتها الرفيعة بحثيًا فقط.
11. سياسات إعادة كسب الأدمغة المهاجرة (Brain gain) بالنسبة على الدول المرسله للهجرة وتجاربيها وبرامجها (مثلًا لبنان وفلسطين والمغرب والجزائر ... إلخ)، وآفاق تبلورها

وتطوّرها في البلاد العربية، ومقارنتها ببعض الحالات كالأنموذجين الكوري الجنوبي والكولومبي.

رابعاً: البرنامج الزمني للجائزة العربية

- يُرسل ملخّص البحث مع نسخة من السيرة الذاتية واستمارة الترشيح وصورة مصدّقة عن الشهادات العلمية في موعدٍ أقصاه 15 أيار/ مايو 2016. لا يُقبل للترشح للجائزة إلا الملفات المكتملة المتضمنة كافة الوثائق.
- تقوم لجنة علمية للجائزة بتحكيم الملخصات الأساسية للبحوث المقدّمة، ومراسلة المرشحين كافةً بشأنها في الفترة 15 أيار/ مايو - 1 حزيران/ يونيو 2016.
- تُرسل البحوث المكتملة الموافق عليها من اللجنة العلمية إلى المركز في موعدٍ أقصاه 15 تشرين الأول / أكتوبر 2016.
- يقوم محكّمون متخصصون بتحكيم الأوراق المكتملة في الفترة 15 تشرين الأول/ أكتوبر - 15 كانون الثاني / يناير 2017.
- يُعلن عن أسماء الفائزين وتُسَلّم الجوائز خلال المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في آذار/ مارس 2017.